لجنة عليا لتدقيق شهادات العاملين في «الصحة»

شكلت وزارة الصحة لجنة عليا لدراسة وتدقيق شهادات العاملين في الوزارة على خلفية اكتشاف شهادات مزورة وتشكيك البعض ببعض شهادات العاملين في قطاع الصحة. وعلمت «الأنباء» من مصادر مطلعة بالوزارة أن اللجنة سيتفرع منها عدد من اللجان الفرعية التي ستقوم بتقسيم الموظفين والأطباء إلى فئات وتفنيد الشهادات ما بين بكالوريوس ودكتوراه وغيرهما للوقوف على مدى صحة كل الشهادات.

من جانب آخر، صرح وكيل وزارة الصحة المساعد للشؤون المالية محمد العازمي بأنه تم إيداع رواتب الموظفين في الوزارة بالبنك المركزي، حيث تم إيداع مبلغ 68 مليون دينار.

حنان عبدالمعبود

خاطب الوزارات المعينين بها لسحب كل ما ترتب عليها من مزايا

«الخدمة المدنية»: استرداد الأموال المصروفة لحملة الشهادات المزورة

أعلن رئيس ديوان الخدمة المدنية م.أحمد الجسار ان الديوان قام باتخاذ عدة إجراءات بعد ورود كتاب من وزارة التعليم العالي أخيرا مرفقا به كل الأسماء المشكوك في حصولها على مؤهلات غير معتمدة وصدور قرارات إدارية من الوزارة بسحب معادلة الشهادات غير المعتمدة.

وقال الجسار في تصريح لـ (كونا) أمس الأحد إن من هذه الإجراءات «توجيه مخاطبات للوزراء التي تتبع لها الجهات الحكومية التي يعمل بها كل الأسماء الواردة في كتاب (التعليم العالي) بسحب القرارات الإدارية الصادرة بناء على شهادات غير معتمدة مثل (تعيين ـ تعديل وضع ـ تغيير مسمى ـ منح مزايا مالية). وأوضح أن من الإجراءات أيضا «استرجاع كل الأموال التي صرفت من دون وجه حق والتي صرفت بناء على القرارات الإدارية الواردة». وذكر ان من الإجراءات كذلك «إبلاغ الهيئة العامة للقوى العاملة (برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة) بالقيام بأمرين الأول وقف صرف دعم العمالة الخاص بالعاملين في القطاع الخاص من حملة الشهادات غير المعتمدة واسترجاع ما تم صرفه بدون وجه حق بموجب هذه الشهادات». وأضاف أن الأمر الثاني «وضع قيد وحظر على كل من وردت أسماؤهم من وزارة التعليم العالي في النظام الخاص للباحثين عن عمل وصرف دعم العمالة». وأشار الى ان من بين هذه الإجراءات «وضع قيد وحظر على كل من وردت أسماؤهم من الحاصلين على شهادات غير المعتمدة والمزورة من وزارة التعليم العالي في نظام التوظيف المركزي الخاص للباحثين عن عمل بالقطاع الحكومي».

ولفت الى ان من بين الإجراءات «وضع قيد وحظر على كل من وردت أسماؤهم من الحاصلين على شهادات غير المعتمدة والمزورة من وزارة التعليم العالي في النظام المتكامل للخدمة المدنية والمتعلقة بكل المعاملات لأي من هذه الأسماء سواء كانت معاملات مالية أو إدارية».

وأكد الجسار أن ديوان الخدمة المدنية يعمل بموجب القوانين والقرارات المنظمة ولن يتهاون أو يتستر مع من ترد أسماؤهم من وزارة التعليم العالي فيما يتعلق بالشهادات المعتمدة هذا بالإضافة إلى قيام الديوان الخدمة بالتنسيق المستمر مع وزارة التعليم العالي في كل الإجراءات المتخذة في هذا الشأن.

وشدد على ان هذه الإجراءات التي اتخذها الديوان تأتي في إطار مكافحة الفساد وتطبيق القانون على الجميع سواسية، حيث قام خلال فترات سابقة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي في مراجعة بيانات من وردت أسماؤهم من وزارة التعليم العالي والمشكوك في حصولهم على مؤهلات غير معتمدة وطلب الإفادة عما إذا كانوا يعملون بجهات حكومية من عدمه مع تحديد هذه الجهات وكذلك مدى استفادتهم من هذه المؤهلات. وقال ان ديوان الخدمة المدنية قام تحت متابعة وإشراف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح وقياديي الديوان بإجراء البحث اللازم بكل دقة وسرعة ممكنة وموافاة (التعليم العالي) بما انتهى إليه البحث ومخاطبتهم بمن يعمل بالقطاع الحكومي ومن يعمل بالقطاع الخاص من الأسماء التي تم الاستفسار عنها من قبل الوزارة.

أجراءات الديوان بحق المزورين الواردة أسماؤهم من «التعليم العالي»

- مخاطبة الوزراء الذين تتبع لهم الجهات الحكومية التي يعملون لسحب القرارات الإدارية الصادرة بناء على شهادات غير معتمدة مثل (تعيين ـ تعديل وضع ـ تغيير مسمى ـ منح مزايا مالية)
- وضع قيد وحظر عليهم في نظام التوظيف المركزي الخاص للباحثين عن عمل بالقطاع الحكومي
- وضع قيد وحظر عليهم في النظام المتكامل للخدمة المدنية والمتعلقة بكل المعاملات لأي من هذه الأسماء سواء كانت معاملات مالية أو إدارية

إبلاغ «القوى العاملة» للقيام بما يلي:

صرف دعم العمالة للعاملين في «الخاص» واسترجاع ما صرفوه دون وجه حق

وضع قيد وحظر عليهم في نظام الباحثين عن عمل وصرف دعم العمالة.

«إعادة الهيكلة» يطلب من «التعليم العالي» أسماء «المزورين» لوقف الدعم عنهم

قال برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة إنه طلب من وزارة التعليم العالي تزويده بأسماء أصحاب الشهادات المزورة لوقف دعم العمالة عنهم واسترداد ما تم صرفه لهم دون وجه حق واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بهذا الشأن.

وأوضح الأمين العام للبرنامج فوزي المجدلي في تصريح صحافي أمس الأحد ان «إعادة الهيكلة» خاطب «التعليم العالي» من اجل التنسيق والتعاون لوضع آلية محددة لتفادي عملية تزوير الشهادات الدراسية مستقبلا. وذكر أن البرنامج قدم اقتراحا بإضافة مستند ضمن المستندات الواجب تقديمها لوزارة التعليم العالي لاستكمال الدراسة للعاملين في القطاع الخاص يتمثل في موافقة البرنامج على الدراسة، وذلك حفاظا على المال العام.

وأفاد المجدلي بأن إضافة شرط الحصول على إذن البرنامج لاستكمال دراسة الموظف في القطاع الخاص يساعد على التحقق من صحة الشهادات الدراسية وعدم تزويرها كونه إجراء سابقا على الالتحاق بالدراسة. وأشار الى اكتشاف البرنامج مخالفة عدد من الأشخاص لأحكام قرار مجلس الوزراء رقم (572 لسنة 2009) الخاص بشروط الجمع بين العمل والدراسة دون أخذ الإذن بذلك، مبينا انه يتم احتساب ما صرف لهم من رواتب خلال فترة الدراسة كمديونية. ولفت الى أن البرنامج هو الذي يتولى صرف دعم العمالة للعاملين في الجهات غير الحكومية ويحدد قيمة هذا الدعم استنادا الى المؤهل الدراسي، إضافة الى اشتراط معادلة الشهادات الصادرة من خارج البلاد من الوزارة المعنية لإتمام إجراءات الصرف.

طالبوا بأن تكون على مستوى الدولة حتى لا تخضع لأي ضغوط وحذروا من أي تدخل أو وساطة

نواب: لجنة محايدة لعدم «طمطمة» موضوع الشهادات المزورة

سامح عبدالحفيظ

تواصلت ردود الفعل النيابية بشأن كارثة الشهادات المزورة، مشددين على عدم (طمطمة) الملف ومحاسبة الفاسدين المتسببين.

وطالب النواب بكشف الحقائق كاملة من خلال مؤتمر صحافي لوزير التعاليم العالي أو أركان الوزارة وتعرية المستفيد وظيفيا من وراء تلك الشهادات المزورة، فيما دعوا إلى تشكيل لجنة محايدة على مستوى الدولة للتحقيق في الأمر حتى لا تكون هناك ضغوطات لإغلاق الملف.

فمن جهته، وصف النائب محمد الدلال هذا الأمر بـ «المقيت» وطالب بضرورة تشكيل لجنة محايدة على مستوى الدولة حتى لا تكون هناك ضغوطات لطمطمة موضوع تزوير الشهادات.

وأضاف الدلال في مؤتمر صحافي عقده بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة أن على وزير التربية ان يكشف ويعري اي شخص يتدخل لإيقافه أيا كان منصبه سواء كان نائبا او وزيرا.

وأشار الدلال إلى ان تزوير الشهادات ظاهرة سلبية خطيرة وليست بجديدة في التحايل او التجاوز في معادلة هذه الشهادات سواء من داخل الكويت او خارجها ، خاصة ان هذا الموضوع هز الشارع الكويتي وشكك بشكل كبير في منظومة التعليم وقدرات الدولة في ان تحتاط من اصحاب الشهادات المزورة.

وأضاف الدلال ان هناك تخوفا من ان من تمت معادلة شهادتهم تبوأوا مناصب رئيسية في الدولة وبالتعليم، مؤكدا ان التزوير ظاهرة خطيرة وسلبية للغاية، مشيرا الى أن هناك ضعفا في التعاطي مع هذا الموضوع.

وقال الدلال «اننا لا نتكلم عن هذا الموضوع في الأشهر الأربعة الأخيرة او عن وجود موظف يأخذ مبالغ مالية لمعادلة شهادات لا أساس لها، انما نتكلم عن عملية تزوير مستمرة منذ سنوات طويلة».

وشكر الدلال وزير التربية وأركان الوزارة على التصدي لهذا الموضوع مع وزارة الداخلية، لافتا إلى أن الموضوع الآن يحتاج لشفافية أكبر أكثر من قبل الحكومة تجاه هذا الامر خاصة انه من دون التعليم سينهار المجتمع وأبناؤنا الدين يدرسون في مراحل مختلفة.

وطالب الدلال وزير التربية والتعليم العالي بان يخرج في مؤتمر صحافي ويبين الحقائق في هذا التجاوز وإجراءاته في المستقبل خاصة ان عملية التزوير عملية قديمة وعليهم ان يكشفوا عن الفترة الزمنية التي سيعودون لها في فتح ملفات الشهادات المزورة.

وأكد الدلال «اننا نريد ان نعرف الاجراءات والآليات والخطوات والقرارات التي ستتخذ فيما يتعلق بالحيلولة تجاه القيام هذا الامر سواء داخل الكويت او خارجها في التعامل مع الجامعات او المؤسسات التعليمية الخارجية».

وتابع الدلال «ان التزوير امر سلبي حتى في الشرع وهو تصرف مقيت وسيئ ومن الممكن حتى القطاع الخاص يكون مضروبا ويجب علينا ان نكمل الموضوع ونتصدى له، مطالبا الحكومة ان يكون لها موقف حازم».

وكشف الدلال عن «ان لجنة الإحلال والتوظيف ستجتمع قريبا لبحث هذا الموضوع تحديدا لمعرفة إجراءات الحكومة لوقف هذه الظاهرة الخطيرة».

وأكد الدلال انه اذا نجحنا في مواجهة هذا الفساد فإننا مستمرون مثلما كشفنا التجاوزات بهيئة الزراعة فإننا سنرى اثر هذه المكافحة على المؤشرات الدولية والمحلية، مؤكدا ان هذه الصحوة يجب ان تستمر وندعمها.

محمد الدلال

عمر الطبطبائي

خليل الصالح

مبارك الحريص

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

الدلال: تزوير الشهادات ظاهرة سلبية خطيرة وليست بجديدة

ظلم للكفاءات

من ناحيته، شدد النائب عمر الطبطبائي على ضرورة استمرار الحكومة في كشف اصحاب الشهادات المزورة وعدم قبول تدخل اي من النواب او المتنفذين بهذا الملف، لأن فيه استيلاء على المال العام وظلما للكفاءات.

وقال الطبطبائي «رأينا في الآونة الأخيرة التحرك الحكومي ممثلا بوزارة التربية على رأسها الوزير حامد العازمي، بشأن الشهادات المزورة او المضروبة او الوهمية، لافتا إلى أن هذه المشكلة كانت منذ سنوات حتى قبل ان نصبح نوابا وحينما وقفنا بثقة الشعب كنت احد اعضاء اللجنة التعليمية وكانت الشهادات المزورة احد أهدافها، وتم بحث هذا الامر بإسهاب مع الوزير الفارس وكان الوزير الحالي وكيلا ولديه إلمام كبير بالموضوع، لاسيما لجان التحقيق وتقصي الحقائق وبعدها استقالت الحكومة، واتى الوزير الحالي وطلب إمهاله وقتا وصدق الرجل وقام بإحالة بعض الشهادات المزورة الى النيابة».

وبين الطبطبائي أن «الفساد ليس فقط تعديا على المال وهذه المشكلة احد أوجه الفساد، وصرحت حول هذه المشكلة في 20 ديسمبر 2016 وكان فيه تنبيه للحكومة بأن صاحب الشهادة المزورة مستول على المال العام بالامتيازات والرواتب التي يتقاضاها، وظلم لأشخاص الاكفاء الذين ينتظرون في سلم الترقيات».

وتابع الطبطبائي «تزوير الشهادة يكون اما من المصدر او المكاتب في الدول والاهم في الموضوع هو كيفية اعتمادها من قبل وزارة التعليم العالي الا توجد مراقبة ومتابعة، ويجب على الوزير جدية التحرك وتحذير الحكومة ونواب مجلس الامة الا يكون عندك تدخل ووساطات لإخفاء اي شهادة مزورة ويجب على الحكومة الاستمرار في الكشف عن الشهادات المزورة وهذه اول خطوة اصلاحية من الحكومة وسوف نقف معها الى آخر المشوار، هذا ما يأمله ابناء الشعب الكويتي منكم».

قضية دولة

بدوره، أكد النائب خليل الصالح ضرورة جعل أزمة الشهادات المزورة قضية دولة لمحاصرتها وكشف خيوطها وقطع الطريق نهائيا أمام تلك الشهادات.

وطالب الصالح في تصريح صحافي بتشكيل لجنة وطنية عليا لحسم ملف الشهادات، مباركا الجهود التي اسهمت في توجيه أكبر ضربة نوعية ضد مزوري الشهادات الوهمية وأصحابها.

وأضاف «بعد تكشف رأس جبل الجليد في قضية تزوير الشهادات بقي السؤال الابرز وهو ما الخطوات المقبلة التي ستتخذها الحكومة للتحقق من الشهادات ونفض الغبار عن قضايا الرشاوى والتزوير التي هي أم الفساد في البلاد».

وأعرب الصالح عن أمله في ان تكون هذه الضربة هي بداية غربلة حقيقية لكافة الشهادات الوهمية التي حصل اصحابها على مناصب واستحقاقات واستقطاعات مالية دون وجه حق.

متابعة حثيثة

من جهته، أثنى النائب مبارك الحريص على الخطوات الإصلاحية التي اتخذها وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي والتي أثمرت أخيرا كشف ملف الشهادات العلمية المزورة، داعيا اياه للاستمرار في فتح التحقيق بهذا الملف للعودة لسنوات سابقة لعهد تولية للمنصب الوزاري.

وقال الحريص في تصريح صحافي أمس: نشيد ونثمن الإجراءات التي اتخذها وزير التربية والتي كشفت مبدئيا عن تزوير 40 شهادة علمية ونطالبه بعدم اغلاق هذا الملف لمراجعة كافة الشهادات العلمية التي تمت معادلتها في وزارة التعليم العالي، لافتا الى أن وزير التربية وزير التعليم العالي د.بدر العيسى سبق أن أشار في تصريح خطير الى أن شبه تزوير الشهادات او عدم اعتمادها طال القطاع القائم على العملية التعليمية في البلاد.

وأكد الحريص على أن هذا الملف لن يقف عند ما تم الكشف عنه وستكون هناك متابعة حثيثة من قبل أعضاء السلطة التشريعية لضمان اغلاقه بشكل تام دون التهاون او المجاملة في هذه الظاهرة المخالفة للشرع والقانون والأمانة والتي على إثرها أسندت الأمور لغير أهلها وحصل غير المستحق على ما ليس له وحرم غيره المستحق من وظيفة او منصب او علاوة او تساوى مع من جد واجتهد ودرس وتكبد عناء الغربة والتحصيل العلمي.

السبيعي: القائمة السوداء مصير الجامعات الصفراء

أكد النائب في البرلمان الدولي للتنمية البشرية عبدالله السبيعي أن الشهادات المزورة جريمة تفوق الجرائم الجنائية خطورة على المجتمع، خاصة إذا تم تصدير الحائزين عليها وتسليمهم مناصب قيادية او وزارية، مشددا على ضرورة تشديد العقوبات على مرتكبي هذه الجريمة ومحاسبتهم أمام القضاء العادل.

وأشار في تصريح له الى أن محاسبة هؤلاء المزورين واجب وطني لكونهم يسرقون أحلام الكثيرين من المجتهدين الذين امضوا عشرات السنين في الحصول على شهادة علمية وقلبوا مئات المصادر والمراجع وافنوا أعمارهم ليخدموا أوطانهم فيكون جزاؤهم مساواتهم بالمجرمين المزورين. وأضاف أن على الجهات المعنية في وزارة التعليم العالي التثبت والتأكد من جميع الشهادات الصادرة وطلب المستندات الأصلية ومتابعة الجامعة التي أصدرت الشهادات ومحاسبة القائمين عليها ووضعها في اللائحة السوداء وملاحقتها قضائيا والدفع لإغلاقها.

أكدت كامل دعمها لخطوات الوزير العازمي في هذه القضية

كتلة «التطبيقي»: كشف من يتستر على المزورين

أعلنت كتلة التعليم التطبيقي والتدريب عن كامل دعمها وتأييدها لكل الاجراءات القانونية التي يتخذها وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي تجاه قضية الشهادات المزورة وعدم الاكتفاء بذلك بل وفتح ملفات الأبحاث العلمية المشبوهة التي حصل اصحابها على درجات علمية رفيعة لا يستحقونها وتقلدوا مناصب، مستفيدين من المال العام دون وجه حق. وطالبت الكتلة في بيان صحافي بالحزم والكشف عن كل شخص شارك في هذا الجرم الذي يعتبر خيانة للأمانة وخيانة للدولة ولا بد من الافصاح عن كل من شارك في التزوير سواء بالعمل على انجاز المعادلات او الاشخاص الذين حصلوا على شهادات مزورة ليكونوا عبرة لكل من تسول لهم أنفسهم القيام بعمل خطير كهذا، وكذلك الكشف عن اي مسؤول يحاول التدخل للتستر على هؤلاء المزورين وإعلان اسم هذا المسؤول للرأي العام ليعلم أنه فاسد ويسعى للتوسط لمزورين.

وأوضحت الكتلة أنها تتابع بترقب واهتمام ما يتم تداوله هذه الأيام بشأن الاعلان عن القبض على الوافد الذي يعمل بالتعليم العالي وقيامه بتزوير العديد من الشهادات الاكاديمية والدراسات العليا بجميع المستويات والمراحل والتخصصات، وأن الكثير من اصحاب تلك الشهادات المزورة يتبوأون مناصب عليا ومراكز حساسة بمؤسسات الدولة المختلفة حسبما تم نشره في الكثير من المواقع الالكترونية، مشيرة إلى أنه في حال صحة تلك المعلومات فإن هناك خطرا حقيقيا يهدد بانهيار مؤسسات الدولة ولا بد من تدخل عاجل وسريع وعلى اعلى مستوى للدولة لوقف هذا الفساد بشكل عاجل ومحاسبة كل المتورطين فيه، لافتة إلى أن هذا الفساد وحسبما تم نشره قد طال أهم مرافق الدولة ومنها التعليم والصحة وغيرهما، وبذلك فإن المجتمع في خطر حقيقي ولن يتمكن من التعافي من هذا الفساد لسنوات طويلة مقبلة بل لأجيال قادمة.

أكدت أن الشهادات الوهمية وباء يهدد نهضة الكويت

تدريس التطبيقي: نرفض وجود أي مزورين بالجسد الأكاديمي

أعلن المتحدث الرسمي لرابطة أعضاء هيئة التدريس للكليات التطبيقية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د. أحمد الهيفي عن الموقف الثابت للرابطة ورفضها لوجود أي مزورين «إن وجدوا» ضمن الجسد الاكاديمي، وكذلك دعمها الكامل لإجراءات وزير التربية ووزير التعليم العالي د. حامد العازمي الرامية للقضاء على الشهادات الوهمية والمزورة كونها وباء يهدد نهضة الكويت وتطلعاتها للمستقبل، في الوقت نفسه ترفض الرابطة المساس بسمعة زملاء لها في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب دون مستند قانوني يدينهم.

وقال د. الهيفي إن تلك الآفة المدمرة يرفضها الشرع والقانون ولا يمكن السكوت عنها لأنها تنخر في جسد الكويت، ومن غير المقبول صمت الجهات المعنية تجاه تلك الشهادات المزورة أو الوهمية أيا كانت سواء في التطبيقي أو جامعة الكويت أو المؤسسات التعليمية المناظرة بالكويت، لافتا إلى ضرورة عدم الرضوخ لأي ضغوطات تهدف لإغلاق هذا الملف ويجب تحويل كافة الشهادات المشكوك في صحتها للنيابة العامة ولا يقتصر الأمر على شهادات المؤسسات التعليمية وإنما يجب البحث عن تلك الشهادات المزورة في كل المجالات الأخرى كالإعلام والقانون والطب وغيرها من المهن التي يقوم عليها المجتمع.

د. أحمد الهيفي